المجتمع المدني ضرورة وظيفية للدولة

الدكتور : محمد عبد الكريم الحوراني

جامعة اليرموك، إربد، الأردن

الملخص:

لقد أظهرت الدراسة أن المجتمع المدني يعمل على بناء المسؤولية الجمعية، والتشاركية وتحسين الأداء الحكومي. كما يضع الظروف المواتية للديمقراطية، ويجسد البنية التي تضمن حق الناس في الاعتراض والاحتجاج ويقوي الممارسات الديمقراطية، ويولد الولاء الحقيقي والمواطنة، كما أظهرت الدراسة أن شرعية الدولة مرتبطة بحضور المجتمع المدني كتعبير عن الإرادة الحرة للمواطنين، كما أن المجتمع المدني يبني شرعية الدولة على أساس المسؤولية الأخلاقية، ويجنب الدولة مأزق أزمة الشرعية.

Abstract :

The study showed that civil society structuring the collective responsibility, participatory, and improving the governmental performance, Besides, civil society puts an appropriate conditions for democracy, and embodies the structure that ensures the peoples right to object and protest, strengthening democratic practices and generates the genuine loyalty and citizenship. In addition, the study showed that legitimacy of state is connected to the presence of civil society which expresses the free will of citizens, Also, civil society Structuring the legitimacy of state in the base of moral responsibility, and avoiding state the dilemma of legitimacy crisis.

مقدّمة:

يشير المجتمع المدني إلى "مجموعة من التنظيمات الطوعية الحرة التي تملأ المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أعضاءها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السلمية للصراع وقبول التنوع والاختلاف"[1]. وبالاستناد إلى هذه المنظومة القيمية المقيدة للفعل المدني فإن "حجة المجتمع المدني تقوم على فضائل التجمع وفضائل المجتمع المنظم في حد ذاته"[2]. إن فضاء المجتمع المدني هو فضاء المواطنين العاديين، وحقل النشاط الاجتماعي الجمعي، الذي يجسد الترابط، والتشاركية واتخاذ القرارات على أساس المسؤولية الجمعية، وتكريس الطابع السلمي للصراع، وتعميق التفاوض والحوار[3،4،5،6].

إن التأكيد على فضائل المجتمع المدني، أدى إلى إعادة بناء مفهوم السيادة Sovereignty بحيث أصبح يتضمن القدرة، والشرعية، والمسؤولية. وهي ثلاثة أبعاد يمكن تشاركها بين فاعلين مختلفين. لقد مثلت الرؤية المحدثة لمفهوم السيادة تحدياً سافراً للافتراضات التي قامت عليها أدبيات المجتمع المدني التقليدية، التي أكدت بأن الدولة هي الضامن الوحيد للسيادة على المستوى الوطني، وأن المجتمع المدني يمثل قوة مقابلة Counterbalance لسيادة الدولة [7،8،9].

ومن هنا، فإن مبدأ السيادة التشاركية، لا يعني الانتقاص من هيبة الدولة وقوتها، كما لا يعني مواجهتها عدائياً من قبل التنظيمات المدنية. بل هو تدعيم للدولة، وتنشيط لديناميتها السياسية والديمقراطية، وتحصين لها ضد الثورة. ومن هذا المنطلق، لا يعول على المجتمع المدني (الغائي والقصدي) في خلق الثورة، ضمن أدبيات الثورات الاجتماعية[10،11].

وفي السياق الواقعي، أظهرت الثورات العربية أن الثورة تنشأ من المستوى الشعبي في مجتمعات تعاني من الحرمان والقهر، كما أثبتت الثورات العربية أن الهيمنة تعبير عن ضيق الأفق السياسي، وتقهقر المجتمع والدولة، وتعطيل للإمكانات المتاحة في بناء المجال العام. ومن هنا، **تهدف** الدراسة الراهنة إلى

الكشف عن وظائفية المجتمع المدني بالنسبة للدولة من حيث مرونتها السياسية، وتعميق توجهاتها الديمقراطية، وبناء شرعيتها على ركائز حقيقية راسخة، وهذه الأبعاد الثلاثة تعتبر بمثابة حصانة مدنية للدولة ضد الثورة من ناحية كما تعتبر بمثابة حصانة للمجتمع ضد هيمنة الدولة وتسليطتها من ناحية أخرى، وهذه الحصانة (سواء بالنسبة للدولة أم المجتمع)، تؤدي بالضرورة إلى الارتقاء بالمجال العام والنهوض به.

وضمن المجتمع العربي بوجه عام، لم تدرك الدولة بعد، الثراء العظيم الذي ينطوي عليه المجتمع المدني النابض بالحياة، ولذلك حتى الدول التي أنجزت فيها الثورة ما تزال التشاركية السيادية فيها ضمن حدودها الدنيا، ولا تستجيب الدولة للمجتمع المدني، وتقمع تحركاته أحياناً. ولذلك فإن اكتساب الطابع الديمقراطي يعني أن المواطنين راغبون وقادرون في آن معاً على القيام بدور هام في تشكيل سياسات الدولة التي تحكمهم. وهكذا تستمد هذه الدراسة **أهميتها** من خلال المقاربة بين ظهور المجتمع المدني والديمقراطية، وأن الإصلاح السلمي السياسي يتحقق من خلال الالتقاء بين إرادة المواطنين ورغبة الدولة ومن ثم فإن التعبير عن الشكوى والاستياء، والتذمر. لا يكون إلا من خلال المجتمع المدني الذي يحصن الدولة ويجعلها قابلة للاستمرار بموجب الشرعية الحقيقية.

وبناءً على ما تقدم ترتكز الدراسة على أُطروحة أساسية تشدد على أن المجتمع المدني الفعال يمثل ضرورة وظيفية بالنسبة للدولة، فهو يساهم في انجاز الوظائف الحيوية للدولة، ويدعم بقائها واستمراريتها ويحصنها ضد الثورة، وتتألف أُطروحة الدراسة من ثلاثة أبعاد متكاملة تجسد معاني الضرورة الوظيفية لحضور المجتمع المدني في المجال العام وانعكاساته على الدولة، وهي: الاستثمار السياسي وتنشيط النزعة السياسية، وتعميق الديمقراطية، وبناء الشرعية.

الاستثمار السياسي وتنشيط النزعة السياسية

الاستثمار الذي يمكن أن تنجزه الدولة في علاقتها مع المجتمع، هو السياسية ذاتها، أي رأس المال الذي تمتلكه الدولة، وهذا يتطلب أن تمتلك الدولة، فعلاً، رأس المال السياسي، أي أن تكون الدولة "سياسية".

إن فكرة الاستثمار السياسي، هي الفكرة النقيضة لفكرة "الاستئثار" السياسي، فعندما تنفرد الدولة في صياغة المجال العام، وتفرغه من قواه المفترضة، وتعطل قدراته الإنتاجية وتفعل قدرته على إعادة إنتاج ما تفرضه، تكون عندئذ تسلطية بامتياز. وفي مثل هذه الحالة تفتقد الدولة إلى السياسية. إن السياسة لا تعني القدرة على خداع المجتمع ومراوغته، ولا تعني القدرة على الاستمرار عن طريق الهيمنة، وبالمقابل، فإن الدولة السياسية هي التي تسمح للمجتمع بالتحرر وإطلاق قواه، والتعبير عن إدعاءاته العدائية. كما تجعل القوى المجتمعية شريكاً في رسم الخارطة الكلية للمجتمع واتجاهاته الآنية والمستقبلية.

وهذا يعني، أن النزعة السياسية للدولة ترتبط ارتباطاً عضوياً بالمجتمع المدني الذي يجسد التعبير الحقيقي عن قوى المجتمع، وعقلانية ضميره الجمعي. وهنا، تظهر "المسؤولية الجمعية" كتعبير عن تشاطر المسؤولية بين الدولة والمجتمع المدني في تشكيل المجال العام، وتحقيق المكتسبات وتطبيق العدالة، ورسم المخططات، والتوجهات العلائقية، والاتفاقات، والمعاهدات، والالتزامات. هذا هو الاستثمار السياسي الحقيقي الذي يضمن للدولة الشرعية الحقيقية والاستمرار على أساس الثقة كما يضمن للمجتمع الاستقرار على أساس العدالة الواقعية[12].

إن هدر السياسة، وتعطيل مبدأ المسؤولية الجمعية، يفضي إلى تفرد الدولة في إدارة المجتمع، وإلقاء جميع أعباءه على كاهلها. إن هذا النمط من الدولة السلطوية مآله إلى العجز، والتقهقر، وتفشي الفساد، وتبلد الحراك، والاستبعاد الاجتماعي، والاحتقان السياسي والاجتماعي، وهذا بدوره يؤدي إلى استقطاب

بنائي يدفع العجلة بالدوران إلى الخلف ضد الدولة، والنخب السياسية التي استأثرت بالحكم.

ومن هذا المنطلق، فإن قدرة المجتمع المدني مرتبطة بقدرة الدولة، بمعنى أن الدولة القوية سياسياً تتفاعل مع مجتمع مدني قوي، والدولة الضعيفة سياسياً تتفاعل مع مجتمع مدني ضعيف أو صوري. ولذلك، فإن المجتمع المدني يمثل معياراً لمدى مرونة الدولة وقوتها سياسياً، وبناءً على ذلك، تصف جيليان شويدلر الدور الذي يمكن أن يقوم به المجتمع المدني في الشرق الأوسط على النحو التالي: "ورغم استمرار أهل العلم في خلافهم حول فاعلية المجتمع المدني في تحقيق إصلاح سياسي ـ في الشرق الأوسط ـ إلا أن المتفائلين والمتشككين متفقون على أن ظهور المجتمع المدني يسهل التعبير العام السلمي عن كل من الأفضليات ومباعث الشكوى السياسية، بينما يوفر أيضاً للحكومات الضعيفة أو المهددة مجالاً لالتقاط الأنفاس فيه وبتنظيم نفسها من جديد."[13]

ولكن الدول غير السياسية، لا تؤمن بفكرة السياسة أصلاً، وبمقتضى هذا الإيمان فإنها لا تؤمن بفكرة المجتمع أيضاً، ولذلك غالباً ما يكون لدى الدولة في مثل هذه الحالة، توجهات غير مخلصة إزاء أية صيغة جمعية تربط الدولة بالمجتمع على قاعدة العدالة الاجتماعية. لا شك أن اعتياد الدولة على ممارسة "النزعة الانفرادية" في الحكم، يفضي إلى صيغة متطرفة وهي "التملك"، بمعنى أن كل الموجودات بما في ذلك البشر، تصبح في عداد الملكية الخاصة للحاكم المنفرد. وهكذا، تتمحور الدولة عبر الزمن حول "الفرد"، الذي يدرك بدوره هذه الحقيقة، ويتعامل معها باعتبارها حقيقة، وفي مثل هذا السياق، تظهر كل القوى والفعاليات خالية من محتواها الحقيقي، ومفرغة من معناها البنائي الفعال.

إن تعطيل المجتمع المدني، أو تغييبه أصلاً يوازي فكرة النزعة الانفرادية، من حيث المنطلقات المصلحية لوظائف البنى والعمليات المجتمعية، التي تُكَرس وتُستقطب في الغالب لمصلحة النخب السياسية. يؤكد حليم بركات، حقيقة هذه الحالة في العالم العربي بقوله: "إن البحث في أزمة المجتمع المدني، هو البحث في

ممارسات الدولة التعسفية للسلطة، لقد سلبت الدولة في مختلف البلدان العربية المجتمع من وظائفه الحيوية واحتكرتها لنفسها وجردت الشعب من حقوقه الأساسية. ومنها، حق المشاركة في الحياة السياسية، وحق التعبير عن آرائه المستقلة، وقد تمكنت الطبقات والعائلات الحاكمة من فرض هيمنتها على المجتمع والشعب بوسائل مختلفة منها السيطرة على العائلة، والقبيلة، والطائفة، والدين، والأحزاب، والنقابات، والجمعيات، والاتحادات المهنية...."[14]

إن الدولة العربية، التي ملأت المجال العام وطغت فيه، لم تألف عبر فترة زمنية طويلة من يشاركها باتخاذ القرارات المتعلقة بتشكيل المجال العام، ولذلك، حتى عندما أُجبرت على السماح للمجتمع المدني بالظهور والانتشار، بسبب عجزها وتراجعها، حاولت أن تهيمن عليه وتحيله إلى بنية صورية، وبناءً على ذلك، توضح شويدلر: أن العديد من الحكومات في الشرق الأوسط، ولاسيما تلك التي تعجز عن تقديم الخدمات الاجتماعية الأساسية لشعوبها، بالاحتواء والشمولية السياسية التدريجية كاستجابة مباشرة لمطالب من المجتمع المدني ، ولابد في بعض الأحيان من نظرة ناقدة لإستراتيجية الشمول والاحتواء هذه بوصفها مساع تبذلها النخبة الحاكمة لإضعاف حركات المعارضة عن طريق دمجها ضمن عمليات تنظمها الدولة. ويرافقها في جميع الحالات الظهور بمظهر ديمقراطي معتدل أمام الدول الأجنبية المانحة للمساعدات"[15].

وهذا يعني، أن النسق السياسي المهيمن يتعامل مع الروابط المجتمعية بموجب خطين متوازيين: الأول: أنه يسمح بوجودها، وانتشارها وتحركاتها اللاسياسية والخدمية، الثاني: تجريدها من الفعل السياسي الحقيقي، وإحالتها إلى صورة اجتماعية للواجهة السياسية. إن التعددية السياسية على هذا النحو تبدو زائفة، بل قد تكون خطرة على مصالح المجتمع عندما تسخر لخدمة النسق السياسي [16].

وفي هذه الحالة، يبرز المجتمع المدني "الضار" كواجهة للنظم المتسلطة، إنه يمثل جزءاً من عملية صناعة التسلط والظلم، وجعلهما يسيران بطريقة ناعمة،

المهمة الأساسية للمجتمع المدني هنا، التزوير، والتزييف، والتمويه، والتسويغ، والتبرير، إنه بديل جيد للسوط في جعل الناس يتآمرون على ذواتهم، وعلى مجتمعاتهم.

ليس ثمة غرابة في هذا الأمر. إن "ما يعتبر سياسي بالنسبة لأي فرد أو طبقة معينة أو جماعة عرقية... يتأثر بالسياقات التاريخية والجغرافية التي تربط الجماعات المختلفة بالنسق السياسي بطرق مختلفة"[17]. أي أن عملية الأدلجة، والتمويه تتشكل في العمق التاريخي لتفاعل النسق السياسي مع المجتمع ويتلقاها الأفراد عن طريق تنشئة اجتماعية صارمة عبر المؤسسات الاجتماعية المختلفة التي ينمون فيها، إن هذه الأدلجة التاريخية التي يشكل المجتمع المدني الضار جزءاً منها، تكرس قناعات ركيزتها إدراك الخوف وأدواته فيظهر الفعل بصورة تماثل معياري انسيابي. إن هذا الظرف التاريخي يشكل أزمة خانقة بالنسبة للمجتمع المدني من حيث قدرته على استقطاب الجماهير، وتشكيل قاعدة جماهيرية واعية، ولذلك فإن شعارات المجتمع المدني وتحركاته غالباً ما تكون مغتربة عن الجماهير، حتى وإن كانت صادقة.

إن افتقاد المجتمع المدني للفاعلية، وافتقاده إلى الاستقطاب الجماهيري يبقي المجتمع في حالة من الغوغائية، مما ييسر عملية التلاعب به والتحكم فيه، كما يتم ضمان عدم قيامه بفعل سياسي منظم. إن جميع ردود الفعل الغاضبة خارج المجتمع المدني، لا تمثل أفعالاً سياسية منظمة، ولكنها ذات خطورة بالغة على استقرار الدولة واستمراريتها.

فالمجتمع المدني المنظم لا يعول عليه في قيام ثورة اجتماعية. وبالمقابل فإن الأفعال الغوغائية الغاضبة، وما تحمله من احتقانات اجتماعية وسياسية هي التي تمثل المادة الخام لإشعال فتيل الثورة، أي أن المجتمع المدني آلية دفاعية للحفاظ على الدولة وبقائها. ومن هنا، فإذا كانت الدولة تكرس كل عقلانيتها وأجهزتها الأيديولوجية لإضعاف المجتمع المدني، فإنها مع ذلك تفتقد إلى "الحكمة السياسية".

يعمل المجتمع المدني على تنشيط النزعة السياسية للدولة من خلال مراقبة الأداء الحكومي وتحسينه كما يمكن الدولة السياسية من بناء آليات مراقبة قوية لتقييم علاقتها بالمجتمع، أي أنه يمثل آلية مراجعة الذات بالنسبة للدولة، وهذه الآلية بالغة الأهمية لبقاء الدولة واستمراريتها، ولشرعيتها، فمن المهمات الجوهرية للدولة السياسية، مراقبة ردود الفعل المجتمعية والأخذ بما يفضي إلى الصالح العام ويعد المجتمع المدني الفعال، موجها للدولة في هذا السياق، وبشكل خاص عندما يكون شريكاً حقيقياً في صياغة المجال العام، إنه يقيم، ويقدم الخبرة، والمشورة، ويراقب الحيثيات، ويرفع مستوى الأداء ويبلور الثقة والمصداقية. وبناءً على ذلك. فإن "هدر السياسة" من قبل الدولة يعني أن تحرم الدولة ذاتها والمجتمع العام من هذه القوى لتي تجعل المجتمع والدولة أكثر قوة، ومناعة، وحصانة.

يقول كريشان كومار في سياق شرحه لمصطلح المجتمع المدني: "يعتبر مفهوم المجتمع المدني في شتى استخداماته المتباعدة والمتنوعة جداً أحد المفاهيم التي تبرهن، وبقوة استثنائية، على أهمية أخذ السياق التاريخي بعين الاعتبار، وما نحن بحاجة إلى فهمه تاريخياً ليس المعنى الذي ينطوي عليه المفهوم فحسب وإنما الظروف الاجتماعية لنشاته وتطوره". [18] وضمن السياق التاريخي التفاعلي بين الدولة والمجتمع، يظهر المجتمع المدني بمثابة معيار لمسؤولية الدولة السياسية إزاء المجتمع، ومستوى التعبير عن الشراكة المجتمعية، ولذلك، فإن ممارسة السياسة تتم فقط عبر المجتمع المدني، وليس خارجة، ومن ثم، فإن تعطيل المجتمع المدني، يعني عدم ممارسة السياسة، والخوف من ممارستها،وهذا ما يقود في نهاية المطاف إلى وهن الدولة ووهن المجتمع وبروز جميع مظاهر الشخصية الفاسدة.

لا شك أن الدولة تحظى بامتياز الفاعل المركزي باعتبار أن أفعالها، ومقاصدها، وضعفها، وقوتها، جميعها تشكل المنظومة التي يعمل المجتمع المدني ضمنها. [19] ولكن من جهة أخرى، فإن قوة المجتمع المدني تظهر فقط في سياق الدولة السياسية التي تسمح له بالتعبير، والتحرك، والاعتراض، والتنظيم، والحشد. إلى المدى الذي يستقل فيه ويتموضع بحيث يقاوم إمكانية عودة الدولة إلى

الهيمنة. ومن هذا المنطلق تتشكل إمكانية محاسبة الدولة وفق قاعدة المسؤولية والمصلحة العامة.

بصورة أكثر وضوحاً، إن مأسسة المجتمع المدني في المجال العام، تفضي إلى "اعتراف" الدولة بالمجتمع المدني، كقوة اجتماعية ـ سياسية تفرض دورها في المجال العام، الأمر الذي يقتضي أن تتعامل الدولة مع مواطنين وفاعلين ينتجون حركة التاريخ والبنى من حولهم، كما يقتضي هذا الأمر أن تتخلى الدولة عن كسب الحلفاء التقليديين، والمناورة مع القوى الفاعلة. إن اعتراف الدولة بالمجتمع المدني يقود إلى "اعتياد" الدولة على الشراكة المجتمعية في صنع القرار. والمسألة الهامة هنا، أن تعترف الدولة بالذوات البشرية باعتبارها منتجة للبنى والثقافة، وأنها تقاومها، وتعمل على تغييرها. وهكذا، أي بإعادة الاعتبار إلى القوى الفاعلة في المجتمع، تصل الدولة إلى علاقة "مكشوفة" مع المجتمع تعبر عن أرقى مستوياتها السياسية.

ورغم ذلك، يلاحظ بيتر أُتزاجر Houtzager أنه من النادر أن يقوم الإصلاحيون في الدولة، عن وعي، بالسعي إلى أجندة تعزز المجتمع المدني بوجه عام، أو تمكين الحركات الاجتماعية بشكل خاص. ومهما تكن دوافع شاغلوا المناصب الحكومية، فإن عليهم أن يدركوا بان هناك حاجة إلى حلفاء خارجيين، وأن عليهم دعم هؤلاء الحلفاء حتى في وجه ردود الفعل العنيفة للنخب المحلية، وكذلك على إصلاحيي الدولة أن ينتجوا سياسات تكافئ السلوك التعاوني للجماعات المستهدفة، أي أن لا تقدم دعم الموارد ضمن الإجراءات التقليدية لكي لا تقع في قبضة النخب التي تكرس المحسوبية. ومن هنا، تستمر هذه النخب لأنه لا توجد آلية سياسية للتكامل بين المركز والهامش. ولذلك تحتكر النخب المحلية قنوات السمسرة الموجودة وتوزع الموارد من المركز على محاسيبها [20].

إن فكرة الاستثمار السياسي، كما هو واضح، تعبر عن العلاقة العضوية الوظيفية بين الدولة والمجتمع المدني، وتحاول إظهار الفوائد المجتمعية المنبثقة عن اشتراك المجتمع المدني في بناء المجتمع. وهذه الفكرة لا تتنكر للمواجهة التي يمارسها المجتمع المدني إزاء الدولة، إنما تظهر النتائج الايجابية للمواجهة، وبهذا الخصوص

يقول بونس Bounce :"يجب أن لا يتم إظهار المجتمع المدني على انه مجرد قوة عدائية ضد الدولة، بل يجب إظهاره كمجال تفاوضي"[21].

لا شك أن الدولة إذ تدرك هذه الحقيقة، تحاول أن تتمسك بمبدأ "المسؤولية السياسية"، ما أمكنها ذلك، حتى عن طريق الدعم المادي للمجتمع المدني، لكن بما يضمن استقلاليته وفاعليته. وهناك ثلاثة معايير تساعد في تحديد ما إذا كان التفاعل بين الدولة والمجتمع المدني موجه ضمن قواعد المسؤولية المشتركة أو ضمن مبادئ المحسوبية:

أولاً: اللاشخصانية/ الشخصانية: المعيار الأساسي هنا، مستوى الانفصال عن القيادة. فالتنظيمات لديها حد أدنى من الانفصال عن قادتها. وعندما تتعامل مع الدولة فإنها تتحدث باسم الجماهير وبأفكارهم، وبالمقابل فإن المحسوبية Clientelism تتصف بأولوية العلاقات الشخصانية (شخص ـ لشخص) أو الولاء الثنائي، وبالنتيجة، فإن التنظيم الذي يهيمن عليه من قبل القادة قد تكون فيه الإعانات الرسمية بمثابة مكافأة للولاء الشخصي الذي يؤديه الأتباع.

ثانياً: التخصصية/ الانتشارية: تشير التخصصية إلى أن تنظيمات المجتمع المدني تتكرس من أجل هدف معين، وتتعلق بأعضائها في مجالات معينة. وبالمقابل، فإن المحسوبية تتصف بالانتشارية، أي علاقة (شخصية ـ كلية)، لا تميز بين الخاص والعام، ولا بين الوجدانية والأداتية.

ثالثاً: التنافسية/ التبادلية: إن مؤسسات المجتمع المدني، من الناحية المثالية، يمكن أن تحظى، برعاية الدولة، إما لأنها أظهرت مهنية موثوقة، وقدرة عالية، أو لأنها تحتاجها للشراكة في رسم السياسة، أو لأنها الممثل الشرعي للمصالح المجتمعية الكبرى، وفي أي الاتجاهات فإن قدرتها التنافسية المنظمة تمنحها اعترافاً رسمياً. ومن جهة أخرى، فإن التنظيمات القائمة على المحسوبية تعمل بمنطق التبادلية Reciprocity لأن ما تقدمه الدولة من مكافآت مادية تكون حصرية، وخصوصية

لأشخاص بعينهم، ويترتب على هذا التزام أخلاقي مفروض على المستفيدين، وعليهم أن يقدموا خدماتهم بالمقابل، أي تنفيذ مطالب الدولة[22]

وفي ضوء هذه المعايير، فإن تقديم الدولة، الدعم المادي للمجتمع المدني على أساس اللاشخصانية، والتخصصية، والتنافسية، ليس بالضرورة أن تكون النتيجة المترتبة عليه تعزيز محسوبية المجتمع المدني، بل قد يعبر هذا الإجراء عن عمق المسؤولية السياسية للدولة. وبالمقابل فإن الدولة الهشة، تحاول دفع المجتمع المدني للعمل بمعايير المحسوبية (الشخصانية، والانتشارية، والتبادلية).

شكل (1)

الاستثمار السياسي

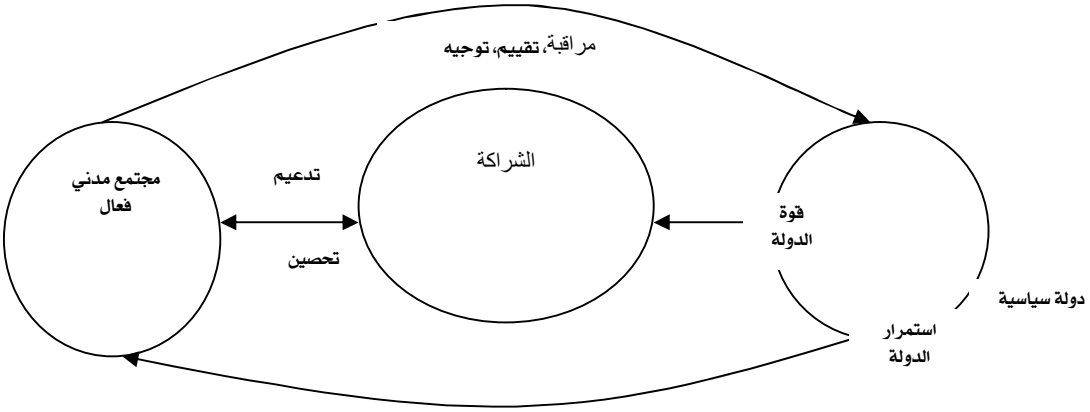

مسؤولية سياسية

استثمار رأس المال السياسي

تعميق الديمقراطية

لقد حظي المجتمع المدني باهتمام واسع في دراسات الديمقراطية والدمقراطة، وقد أظهرت الدراسات قدرة المواطنين العاديين الذين يعملون خارج مؤسسات الدولة والأسرة على إحداث تغييرات هائلة، وفي سياق موجة التحولات الديمقراطية في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي تعاظم الإجماع حول فكرة المجتمع المدني الفعال والنشط كمكمل لنمو مؤسسات ديمقراطية قوية وفعالة [23].

وكما يلاحظ روبرت بوتنام: لقد ظلت محددات الديمقراطية تساؤلاً موضع جدل، والمجتمع المدني النابض بالحياة من بين أكثر الأسباب والظروف التي تصنع الديمقراطية توثيقاً.[24] إن الصلة بين المجتمع المدني والتحول الديمقراطي تبدو واضحة ومنطقية، فالديمقراطية هي مجموعة من قواعد الحكم ومؤسساته، التي تدير العلاقات بين الجماعات المتنافسة سلمياً، ومن ثم فإن الأساس المعياري للمجتمع المدني هو الأساس المعياري للديمقراطية [25].

ومعنى هذا أيضاً، أن الأساس المعياري للمجتمع المدني، هو الأساس المعياري ذاته للدولة السياسية. إن تعميق الديمقراطية Deeping Democracy يأتي من خلال دلالات المعنى التي يضفيها المجتمع المدني على جميع الموجودات في الحياة، بما في ذلك البشر أنفسهم، والمسألة هنا تتجاوز حدود العمليات الديمقراطية لتصل إلى المرتكزات الثقافية لجميع تلك العمليات، وهذا من شأنه أن يفتح المجال ويمد الأفق أمام التطور الدائم، والبيئة الداعمة للديمقراطية، وهذا ما دفع بعض العلماء إلى القول بأن "المجتمع المدني القابل للحياة يخلق الظروف المواتية لتطور الديمقراطية. لأنه بدون مجتمع مدني متطور، فإنه من الصعب، بل من المستحيل، أن نمتلك فضاء داعم للديمقراطية"[26،27].

وكذلك تتجاوز المسالة هنا، حدود الديمقراطية الانتخابية إلى مضاعفة السيطرة الشعبية من خلال توسيع فرص مساهمة المواطنين ومراقبتهم ومشاركتهم

بشكل مباشر[28].وهذا يعني تأسيس أُطر للمعنى تمنح المواطنين إمكانية ممارسة الحق السياسي، والحريات المدنية والمشاركة على أساس معايير تحكم العمل الديمقراطي وتفعله في آن معاً، ويكون سياق المعنى هذا فعالاً بقدر ما يدرك المواطنين أنه "بين ذاتي"، وبعيد عن الانحياز، والمحاباة، والارتباط بتفاضلات القوة، بحيث ينغلق أمام الضعفاء وينفتح أمام الأقوياء. إن إدراك المعاني الرمزية للمجتمع المدني والديمقراطية، لا يمكن أن ينفصل بحال من الأحوال عن ممارسة الفعل المدني والديمقراطية، والأهم من كل ذلك، ارتباطه العضوي بدوافع "ممارسة" الديمقراطية.

وهكذا، يكتسب الفعل المدني طابعاً عقلانياً يتجاوز حدود الإشباعات السيكولوجية، بمعنى أن عقلانية الفعل المدني تجعل المعارضة والاحتجاج وجميع أشكال المواجهات التي يخوضها المجتمع المدني، تعبيراً عن صراعات "موضوعية" مبنية على مقدمات ونتائج محسوبة. وليس على أساس الغضب والانفعال وحدهما، إن انتهاك معايير العدالة من شانه أن يثير الغضب والتوجهات العدائية، لكن الديمقراطية العميقة تعمل على تصريفها بطريقة سليمة، بحيث لا تجعل التعبير عن العداء يولد عنفاً من ناحية، ولا ينتهي بتفريغه من ناحية أخرى. إن عقلنه الانفعالات تجعل منها طاقة خلاقة في تحقيق نتائج إصلاحية وتغيرات بنائية عميقة. لا تخدم السيكولوجية الفردية بقدر ما تخدم المصلحة العامة.

فتجاوز هذه الأُطروحة بعض التفسيرات السوسيولوجية الكلاسيكية للمعارضة والاحتجاج ومثال ذلك، ما أكده جورج زمل Simmel وتبناه بعد ذلك لويس كوزر Coser: المعارضة تخدم حاجات الفرد وتشبعها ليس فقط لأن القهر يتعاظم عادة إذا عانى منه الشخص بهدوء، ودون احتجاج، لكن لأن المعارضة تمنحنا أيضاً إشباعاً داخلياً وسلواناً وارتياحاً. إن معارضتنا تجعلنا نشعر بأننا لسنا ضحايا لظروف عامة. [29]

وبناءً على ذلك، فإن احتفاظ الدولة بمؤسسات الديمقراطية الليبرالية والمجتمع المدني يجعل التغيرات التي تحدث في المجتمع تدريجية وسلسة، ولذلك لا

يكون التغير معوقاً وظيفياً، كما أنه يكون ضمن النسق الاجتماعي، ولا يقود إلى تغيير النسق الاجتماعي.سواء كان المجتمع المدني يسهل التعاون الضروري والثقة، أم يمكن من التعبئة والاحتجاج العام، أم يعزز تشاور المواطنين مع بعضهم ويحفزهم للنقاش في الشأن العام، فإن المجتمع المدني يولد بنية مجتمعية قابلة للانفتاح والتجدد بشكل دائم، أي يولد "معنى الديمقراطية" كشرط مسبق للممارسة الديمقراطية. ولذلك بقدر ما يتعلم المواطنين معايير المجتمع المدني، فإنهم يتعلمون الديمقراطية، وبقدر ما ينخرطون في مؤسسات المجتمع المدني يتاح لهم تعلم ذلك.

ومن هنا، فإن من أبرز التحديات التي تواجه المجتمع المدني في تعميق الديمقراطية، "الشمولية الديمقراطية"، أو الإحتواء الديمقراطي Democratic Exclusivity، أي قدرة المجتمع المدني على استقطاب الأفراد من البنى التقليدية واحتوائهم في مؤسساته، والتحدي الأساس هنا. لا يكمن فقط في القدرة على زيادة عدد الأعضاء، أو تضخيم حجم العضوية، في المؤسسات المدنية، بل يكمن كذلك في تعميق الفهم بالديمقراطية، وأصول ممارستها، ولذلك، ليس المطلوب من المجتمع المدني أن يقنع الناس بضرورته وجدواه فقط، بل عليه أيضاً أن يربي الأعضاء على ممارسة الثقافة المدنية التي تجسد "روح الديمقراطية".

إذن، الدولة السياسية تمثل الحاضنة المثلى للعلاقة بين المجتمع المدني والديمقراطية ولذلك فإن إشكالية الديمقراطية تعرف عادة بالاستناد إلى هيمنة الدولة على المجتمع. وعلى سبيل المثال فإن التاريخ الموحش لصناعة الديمقراطية في الشرق الأوسط. يعزى في الغالب إلى السياسات العميقة للأنظمة التي جاءت بعد الاستقلال، وعملت على تقليص استقلال مؤسسات المجتمع المدني، ومن هنا يقول نورتون Norton: "القمع المستمر للمجتمع المدني من قبل الدولة التسلطية يعتبر الظرف الأساسي والأكثر شيوعاً واستمرارية في إعاقة الديمقراطية [30].

ويؤكد حليم بركات هذه الحقيقة بقوله: "لقد سلب الشعب من حقه بالتفكير في بناء مؤسساته الطوعية وإدارتها، وجعلها قادرة على المساهمة الفعلية في إغناء المجتمع والثقافة. ليس هناك سوى عدد محدود من المؤسسات غير

الحكومية، وحيث توجد ينتهي الأمر بوقوعها تحت نفوذ القوى المتحكمة بمصير المجتمع"[31].

وفي السياق ذاته يميز ميشيل مان Michael Man بين نوعين من المعاني لقوة الدولة بالاستناد إلى علاقتها بالمجتمع المدني، أولاً: القوة الاستبدادية Despotic Power ويشير إلى "نطاق الأفعال التي تتمكن النخبة من أخذها على عاتقها بدون روتين، ولا تفاوض مؤسسي مع جماعات المجتمع المدني". ثانياً: قوة البنية التحتية Infrastructural Power ويشير إلى قدرة الدولة على اختراق المجتمع المدني بشكل فعلي، وتطبيق قرارات سياسية لوجستية من خلاله. وهذا النمط يدل على قوة الدولة المبنية على اختراق نشاطات المجتمع المدني وتنسيقها بشكل مركزي من خلال البنية التحتية للمجتمع المدني إن هذه الدولة ضعيفة من الناحية الاستبدادية، ولكن كلما كانت الدولة أكثر قوة من حيث البنية التحتية تكون أكثر قوة من حيث وضع القواعد الملزمة، ولهذا السبب فإنها ذات قوة استبدادية على الأفراد والجماعات الهامشية والأقليات. وذات قوة في علاقتها مع الأفراد والجماعات الضعيفة في المجتمع المدني"[32].

إن كلا المعنيين لقوة الدولة في السياق الذي يطرحه ميشيل مان، يقع خارج حدود الدولة السياسية ـ الديمقراطية. فإذا كانت الدولة غير مستجيبة، أو متحايلة على المطالب، أو صممت ديمقراطيتها بحيث لا تعترف بالمطالب والحاجات المتراكمة للمواطنين، فإن توقعات المواطنين تتعرض للإحباط ويتزايد الشعور بالقمع، ومن ثم قد تصبح الجماعات المدنية أكثر تعبيراً عن ادعاءات عدائية إزاء الدولة. وقد تستقطب الحياة السياسية والاجتماعية بوجه عام، ولذلك فإن جعل الديمقراطية تعمل يعني فاعلية المجتمع المدني، الذي يضمن عدم الاعتداء على مصالح المواطنين، كنقطة بدئ مركزية للوثوق بمصداقية التوجه السياسي للدولة. وفي ضوء هذه الحقيقة، يقول بوتنام: "إن رأس المال الاجتماعي كما يتمثل في الشبكات الأفقية للعمل المدني، يدعم أداء الكيان السياسي والاقتصادي وليس

العكس، فالمجتمع القوي يؤدي إلى اقتصاد قوي. والمجتمع القوي يؤدي إلى دولة قوية"[33].

وكذلك الأمر، يجادل أدونيل وشميتر بأن الانتقال من الحكم التسلطي لا يستتبعه انتصار المتساهلين على المتشددين وحسب بل يستطيع كذلك "بعث المجتمع المدني". وكثيراً ما تنجح أنظمة الحكم التسلطية عندما تتمكن من تحويل انتباه المواطنين، كأفراد، عن القضايا التي هي مبعث اهتمام عام ، وتتراجع هذه الأنظمة منحرفة إلى الاهتمامات الخاصة، وتنحي جانباً وتتجاهل عن حكمة أو حتى تنسى هوياتها العمومية والسياسية [34].

تمثل المواطنة بعداً آخر وثيق الصلة بقدرة المجتمع المدني على تعميق الديمقراطية وتقويتها. وذلك من خلال حاجتها إلى مؤسسات تضمن الحقوق السياسية والحريات المدنية إن المواطنة تعارض مبدأ الإذعان، بمبدأ ممارسة الحق المتحرر من جميع أشكال القيود الاجتماعية والسياسية، ومن ثم فإن المواطنة لا تعني ميكانيكية الحصول على الحق، كما لا تعني طقوسية أداء الواجبات المتعالية على ديناميات الواقع المعاش، إنها تعبير عن فهم المرتكزات التفسيرية للحقوق، والواجبات، والوعي الجدلي الذي يعكس العلاقة بينهما.

إذن ليس ثمة مواطنة تقوم على أخلاقيات الامتثال، فقط، كما تروج لذلك أيديولوجيا الدولة التسلطية، كما لا توجد المواطنة معلقة في فراغ فوق سياق المجتمع والتاريخ، وهذا يعني أن المواطنة عرضة للتضخم والانكماش بالاستناد إلى مدى قيام العلاقة بين الدولة والمجتمع على بنى تحررية مصونة تعبر عن إرادة المشاركة والرغبة بها. إن المواطنة التي تبنى على هذا الأساس، هي فقط التي تعكس فاعلية المجتمع المدني، وقوة الديمقراطية، وتنعكس من خلالهما.

وتبرز هذه الحقيقة، ضمن الطروحات المختلفة لأدبيات المجتمع المدني، فعلى سبيل المثال: يؤكد المنظور التو كفلي Tocquevillian ـ نسبة إلى توكفل ـ أن المشاركة المؤسسية الفاعلة تشجع الأداء المؤسسي، لأنه من خلال الحياة

المؤسسية يتعلم المواطنون معايير السلوك الديمقراطي الذي يسهل الوصول إلى نوع من التعاون الضروري لتحسين الأداء المؤسسي الديمقراطي. كما يؤكد المنظور الغرامشي Gramscian ـ نسبة إلى غرامشي ـ أن المجتمع المدني يحسن أداء المؤسسات وأن التعبئة ونشاط الاحتجاج يعتبر بالغ الأهمية من أجل تقوية المؤسسات الديمقراطية. إن المجتمع المدني الذي يحقق تعبئة قوية يكون في موقع متميز لمراقبة شفافية الحكومة، والتمثيل، ويرى المنظور الهابرماسي Habermasian ـ نسبة إلى هابرماس ـ أن انخراط المواطنين في تشاور عام هو الذي يقوي المؤسسات الديمقراطية، بحيث يصبح المواطن أكثر انخراطاً ومعرفة بالعملية السياسية، ويكون في نهاية الأمر، قادر على إنتاج سياسة عامة تعكس إرادة الناس بدقة، إن هذا التقليد يؤكد على دور المجتمع المدني في توليد حوار عام ذو معنى وشرعية للعملية الديمقراطية.[35]

كما هو واضح، فإن هذه المنظورات الثلاثة تضع الأرضية المواتية التي تبنى عليها المواطنة والديمقراطية القوية في آن معاً، فالمواطنة لا يمكن أن تتشكل بعيداً عن الحرية، ومؤسسة الديمقراطية التي تضمن الحرية، كما لا تتشكل بعيداً عن المشاركة المعبرة عن الإرادة الحرة للمواطنين، وحواراتهم الواعية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المواطنة المبنية على المشاركة المجتمعية تمثل المسار الوحيد لإنتاج الولاء الاجتماعي الحقيقي للدولة والمجتمع العام. إذ في إطار المجتمع المدني الفعال، والديمقراطية العميقة، والمشاركة المجتمعية، تبنى المواطنة بصورة عقلانية، تستحضر قيمة المجتمع، وقيمة الوطن. كما تستحضر قيمة الذات المتطابقة مع قيمة المجتمع. إن تطابق قيمة الذات مع قيمة المجتمع والوطن يأتي فقط من خلال إدراك المرء لذاته وإيجادها في مجتمعه. باعتبارها فاعلة، وحرة، ومؤثرة، ومصانة الحقوق.

ليس ثمة شك، أن الولاء يمكن أن يتشكل في سياق القهر والهيمنة. ولكنه في هذه الحالة لا يتجاوز حدود "الارتباط" أو "التعلق" السيكولوجي و "الحنين". وهنا تبرز قيمة المواطنة من حيث إضفائها طابعاً عقلانياً على الولاء، مما يجعله أكثر قوة

وجوهرية. كما تبرز قيمتها من خلال إظهارها الارتباطات الوثيقة بين المشاركة المجتمعية وحضور مفهوم الكل الاجتماعي والوطن في ثقافة المواطنين وممارستهم. ومن هنا، فإن مزاعم المواطنة وحب الوطن والولاء له، تتهاوى في سياق الممارسات التي تعبر عن غياب مفهوم الوطن والكل الاجتماعي، مثل الانكفاء على الجماعة القرابية، والحيز المكاني أو المنطقة الجغرافية، والانغلاق على المصالح الخاصة.

ومن هنا، اقتضت سلطوية الدولة العربية وهيمنتها تجزيء الكل الاجتماعي، وحصر الولاء والانتماء في دوائر محلية مغلقة الأمر الذي غيب مفهوم الوطن وغربه عن عقول المواطنين. كما استأصلت المجتمع المدني، أو حولته إلى هياكل فارغة أو تابعة، لقد إختزلت الدولة العربية القيم العامة، والمدركات والمشاعر، وحدود الأنا، وحدود المجتمع، وحدود الوطن، وحولتها كلها إلى نزعة سيكولوجية استبعادية.

ولذلك ليس من الغريب مثلاً أن تكشف الثورات العربية عن عمق الفجوة بين الدولة والمجتمع، وعمق الحالة الاغترابية التي كان يعاني الناس منها في ظل الهيمنة، لقد أدرك الناس بعد الثورات العربية أن هناك مجتمع عام يستحق الانتماء والولاء. بل يجب الانتماء له ككل، وأدركوا أنه أوسع من حدود الجهة أو المنطقة، أو القبيلة، أو الجغرافيا المحلية التي ينتمون لها. كما ظهرت القواسم المشتركة بصورة عمومية اجتماعية، فالمعاناة واحدة، والظلم واحد، والقهر واحد. وتلاقى المواطنون من أجل العمل العام، والتضامن الجمعي، وتوسع مجال القيم والغايات، كما اتسع نطاق الاتصال والتواصل وتوسعت معها حدود المشاعر بمعنى آخر. أخذ المجتمع بتشكيل ذاته الكلية وهويته الجمعية من جديد، وأخذ يلملم أجزاءه المتناثرة، ويضم أطرافه إلى بعضها، ويظهر قوى الجذب الداخلية. أي المجتمع المدني، الذي أدركته الدولة بموجب الوعي المنبثق عن هيمنتها، أنه يمثل تهديداً لها.

والحقيقة، أنه على الرغم من تكشف عمق هذه المساوئ بعد الثورة، إلا أنها مثلت الإرهاصات الأولى للثورة فالحصانة الوحيدة للدولة تتمثل في تعميق الديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني، وبناء المواطنة، وتشكيل الهوية الجمعية، والكل الاجتماعي. والمصلحة العامة، وبالاستناد إلى هذه الحقيقة يقول كارل ماركس في سياق نقده لليعقوبية: "في أوقات الثقة بالنفس، تسعى الحياة السياسية إلى قمع شرطها المسبق prerequisite. أي المجتمع المدني، والعناصر المكونة له، وتسعى إلى تشكيل ذاتها كنوع حياة إنسانية خالية من التناقضات، ولكنها تستطيع أن تفعل ذلك عن طريق دخولها حيز التناقض العنيف مع شروطها الحياتية، أي فقط، بإعلانها وتأكيدها استمرارية الثورة وقيامها"[36].

عندما تقمع الدولة المجتمع المدني، تعمل ضمناً على وأد المشاركة السياسية، وهنا، تفتقد الدولة إلى الثقة السياسية، وتواجه نتائج من قبيل اختزال الامتثال الطوعي للمواطنين، ورفض القادة وعدم الاتفاق مع سياساتهم[37].

قد يؤدي القمع المزمن الموجه من قبل الدولة للمجتمع المدني، إلى ممارسة المجتمع المدني استراتيجيات قيمية مختلفة لمواجهة هذا القمع، فالحراكات والمطالبات والاحتجاجات قد لا تستمر طويلاً بصورة سلمية، إذا ما تعرضت لقمع عنيف، وفي الحقيقة، هذا ما ولد الثورات العربية وبشكل خاص العنيفة منها، حيث تفاعلت الاحتقانات الوجدانية، والافتقار إلى المزايا، وسوء الوضع المعاش، مع قمع الدولة للمحتجين، وبطبيعة الحال، فإن الدولة السلطوية، التي لا تدرك سوى الحلول القمعية، لا تدخل في حساباتها أن القمع ـ كما أكد ماركس ـ يؤكد قيام الثورة واستمراريتها. ولكن، على الرغم من ذلك، فإن قادة المجتمع المدني، أو بعضهم بأقل تقدير، يحاولون، التمسك بسلمية المجتمع المدني، حتى عندما تكون النزعة السلمية أشبه بصيغة انتحارية، أو خطيئة إنسانية في إطار القمع الوحشي للدولة.

وبهذا الخصوص، تلاحظ نيرا شاندوك Neera chandhoke أنه: على الرغم من حقيقة أن المجتمع المدني يستخدم فقط وسائل غير عنيفة للاحتجاجات،

والتظاهرات السلمية، والإضرابات، ورفع العرائض، وهي جميعها مسموح بها في المجتمع المدني، إلا أن احتجاجاتهم تقمع بوحشية، وتقول: في حواري مع أحد قادة التنظيمات المدنية، تعجبت ما إذا كان غير شرعي استخدام العنف في مجتمع حيث يعمل النظام بشكل معلن على استخدام العنف ضد الناس، وقد أجابني بأنه (لا): إن ذلك سوف يقوض الحركة ويضعفها، ويحرمها من أي روح للالتزام الأخلاقي[38].

شكل (2)

(تعميق الديمقراطية)

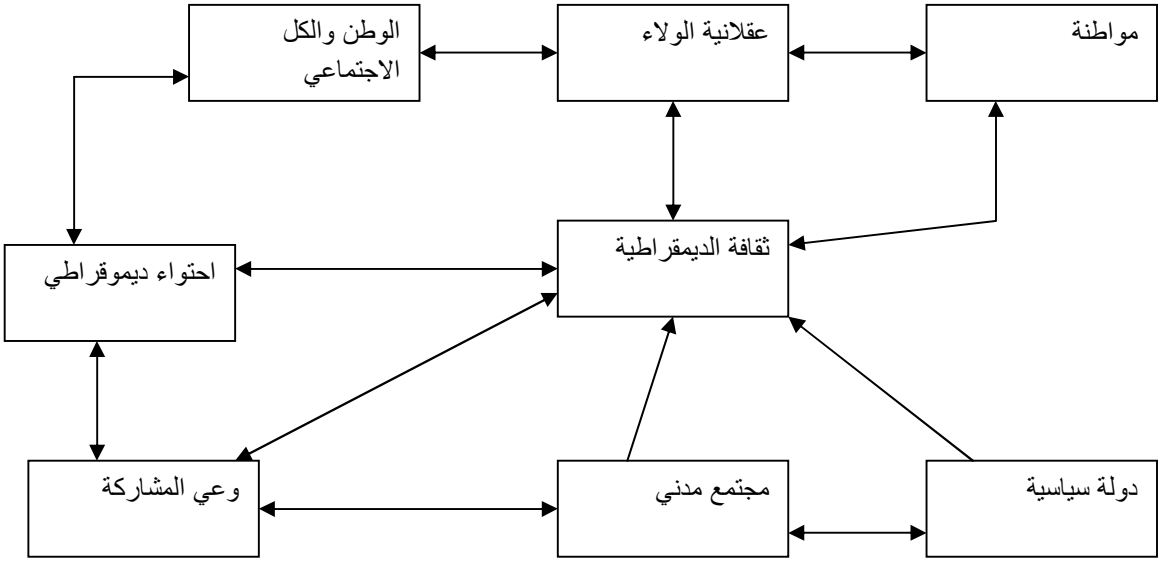

بناء الشرعية

ترتكز فكرة بناء الشرعية Structuring Legitmacy. على اعتبار أن الشرعية تمثل بنية رمزية ذات قيمة قابلة للتداول، ولذلك، فإنها "تتشكل". و "تشيَّد"، و"تبنى" في سياق تبادلي بين الدولة والمجتمع. إن أعضاء المجتمع يضفون شرعية

(استحقاق النظام السياسي الاعتراف به) على النظام السياسي مقابل إخلاصه في أداء واجباته، وقيامه على خدمة أعضاء المجتمع. ومن هنا، تظهر قوة المجتمع في علاقته مع الدولة عندما يكون بإمكانه، سحب الشرعية بصورة فعلية. وهذه الحالة لا تتحقق إلا بحضور المجتمع المدني المنظم والفعال.

ولكن، من جهة أخرى، يمكن للدولة أن تنتزع الشرعية، بالترهيب المعلن، والقمع، والأيدويولوجيا، دون أن تخلص في أداء واجباتها المناطة بها، وهذه الحالة تقترن مع غياب المجتمع المدني أو قمعه، أو شكلنته. والحقيقة أن معظم الدول السلطوية تحظى بشرعية "ملتوية" و "زائفة" عن طريق تفعيل مسارين في آن معاً: الترهيب والقمع كمكون أساسي، في إخضاع المجتمع وكسب القبول والرضا منه، وحتى لا تظهر الصورة القهرية في واجهة العلاقة مع المجتمع، تستخدم الايدولوجيا من خلال تشويه البنى الرمزية للثقافة والمعتقدات، وأنماط الفكر، وتكرس الدولة المؤسسة التربوية، والدينية، والإعلامية للقيام بهذه المهمة، ولإظهار فضائل النسق السياسي وإخفاء تعثره أو تبريره، وإقناع أعضاء المجتمع بضرورة تعميق الولاء والانتماء، وتقديم الطاعة.

الأصل في توازن العلاقة بين النسق السياسي والمجتمع، واستمراريتها على هذا الأساس. هو الشرعية، وليس الايدولوجيا، ولكن عندما تتخلى الدولة عن الجهد اللازم بذله من أجل كسب شرعية حقيقية، فإن فكرة الدولة تتطابق مع فكرة الايدولوجيا، والسبب البسيط لذلك، هو أن عدم قيام الشرعية على أساس تبادلي عادل بين الدولة والمجتمع، بحيث يظهر المجتمع كطرف قوي كما هو الحال بالنسبة للدولة، يعني أن الدولة قد جنحت إلى الهيمنة التي تتطلب مستوى معين الايدولوجيا، ومن هنا. يذهب البعض إلى تعريف الدولة، على أساس افتراض مسبق، يؤكد هيمنتها، ومن قبيل هذه التعريفات: "أن الدولة مجمل مركب النشاطات العملية والنظرية التي بواسطتها تقوم الطبقة الحاكمة، ليس بتبرير وتثبيت هيمنتها فحسب، بل والنجاح في كسب موافقة الذين تحكمهم"[39].

إن قـوة الدولـة، كمـا يوضـح أدريانسـنس Adriaansens في شـرحه للمعضلات المفاهيمية عند تالكوت بارسونز، تكتسب معنى وقيمة تبادلية من خلال الشرعية في موقف السلطة. ومعنى هذا أن قدرة الدولة على فرض الالتزامات، وتوجيه المجتمع. تستقي شرعيتها من النظام الرمزي الذي تعمل فيه، أي السلطة. ولذلك فإن المجتمع المدني في الديمقراطية الرسمية يعتبر أداة هامة لتقييم أداء الدولة وتحديد مستوى شرعية تحقيق الأهداف من خلال ردها إلى البناء الرمزي لنسق السلطة ولذلك فإن الشرعية كعملية تبادلية تنكمش وتتضخم. وفق عدالة الدولة في العملية التبادلية، وخلافاً للدول التسلطية التي تتخذ فيها الشرعية نسقاً ثابتاً ـ ينهار مرة واحدة ـ فإن المجتمع المدني يعكس مرونة الشرعية وهذا تعبير عن مرونة المجتمع وديناميته [(40)].

وعلى هذا النحو، فإن الجذور العميقة للشرعية تكمن في المجتمع المدني "العقلاني" والمنظم، إن حسابات الكلفة والربح في إطار العلاقة مع النسق السياسي ، تحتاج إلى قوة ضاغطة لتعكس "درجة الشرعية"، أي المستوى الذي يستحقه النسق السياسي من الاعتراف به والقبول والرضا. وبطبيعة الحال، فإن هذه القوة الضاغطة لا يمكن أن ينجزها أفراد منعزلين، أو جموع غوغائية غير منظمة. وبالمقارنة مع سلطة الرجل الملهم (الكارزما) التي تستمد الشرعية من خصائصه الشخصية، وسلطة شيخ القبيلة التي تستمد من التقاليد الاجتماعية، فإن السلطة العقلانية للدولة تستمد من الإطار القانوني الذي يمثل مرجعية تقييم الأداء على أساس واقعي. وهذا ما يجعل المجتمع المدني آلية هامة لعقلنه شرعية الدولة، ومن ثم جعلها خاضعة للنقاش والتداول بصورة مستمرة.

ومن هذا المنطلق، تظهر المسؤولية الأخلاقية للنظام السياسي إزاء المصالح الجمعية ويتم تقييمها، فقط، عندما يتوفر إطار عقلاني منظم يتوسط علاقة النظام السياسي مع المجتمع، ويتبين هنا، أن مهمة تعيين درجة الشرعية التي يقوم بها المجتمع المدني، لا تخدم المصالح الجمعية للمجتمع فقط ولكنها قبل ذلك تخدم الدولة ذاتها، وتحصنها ضد انتهاك مسؤولياتها، وتمكنها من رفع قدراتها الانجازية.

إن عقلنه شرعية الدولة على هذا النحو، تمكن النسق السياسي من إجراء عمليات تصحيح وتقويم دائمة.

رغم أن المجتمع المدني يلعب الدور الحاسم في تعيين درجة الشرعية بالاستناد إلى المسؤولية الأخلاقية للنظام السياسي، إلا أن بعض العلماء مثل الآن تورين يلقون هذه المهمة على جميع القوى الفاعلة في المجال العام، ويقول بهذا الخصوص: "... من هنا، تأتي ضرورة نظام سياسي مستقل قدر الإمكان بالنسبة للدولة من جانب، ولممثلي المجتمع المدني من جانب آخر، ولكن على أن يكون قادراً على القيام بدور الوسيط بين طرفين، لا يتحدد هذا النظام بمجموعة المؤسسات الديمقراطية، وبآليات اتخاذ قرار معترف بشرعيتها. بل هو مرتبط بمجمل الساحة العمومية ولا سيما تأثير الإعلام ومبادرات المثقفين". (41)

يجسد المجتمع المدني جملة المطالب المجتمعية ويعبر عنها، كما يعكس مستوى رضا المجتمع عن الدولة، وردود الفعل المجتمعية إزاءها، ولذلك فإن طبيعة مراقبة الدولة لردود فعل المجتمع, وتحقيق مطالبه، مؤشراً على طبيعة الشرعية التي تحظى بها الدولة، وفي واقع الأمر، ثمة توجهين تسلكهما الدولة في مراقبة ردود فعل المجتمع: الأول: مراقبة ردود الفعل من أجل إخمادها، أو التحايل عليها، وهنا، تبدو شرعية الدولة زائفة. على الأقل، لأن حاجات الإشباع التي تمخضت عنها ردود الفعل لم تعالج بل يمكن أن تتفاقم مع مرور الوقت.

والحقيقة أن الدولة السلطوية، لا تعنيها حاجات المجتمع، بقدر ما تهتم بكيفية هيمنتها عليه، الثاني: مراقبة ردود الفعل من أجل علاجها والتصدي لها بالمواجهة الصريحة، والمعلنة، مع الأخذ بعين الاعتبار "محرضات" ردود الفعل، أي إشباع الحاجات، هكذا، فإن الدولة السياسية خلافاً للدولة التسلطية، لا تبني شرعيتها على أسس وهمية ولا تبني علاقتها مع مكونات المجتمع على أساس الاشباعات المؤجلة". إن مراقبة ردود فعل المجتمع ومعالجتها بطريقة مرضية لا تضمن للدولة شرعية حقيقية فقط، بل تضمن ثقة المجتمع كذلك في سياق الخبرة التفاعلية. لكن بالمقابل، فإن ردود الفعل إزاء الدولة التسلطية تتكرر حول

الأسباب ذاتها في معظم الأحيان، مما يجعل مطالب المجتمع تتجمع في خط رئيسي واحد يؤدي إلى انهيار الشرعية الزائفة مرة واحدة، في لحظة زمنية معينة. إن قدرة الدولة على تمرير المطالب المجتمعية، هو بذات الوقت قدرتها على تجديد ذاتها، وتجديد المجتمع في آن معاً.

بناءً على ما تقدم، يمكن التمييز بين نوعين من ردود فعل المجتمع المتعلقة بشرعية الدولة على أساس حضور المجتمع المدني أو عدم حضوره في المجال العام: أولاً: عندما لا يكون المجتمع المدني حاضراً، أو فاعلاً ـ وهذا مؤشر على سلطوية الدولة ـ فإن ردود الفعل المجتمعية تحاط بالتخوف والتكتم، والامتعاض المضمر، ولا يكون التعبير العلني إلا في حضرة الموثوقين من الناس، وعلى الرغم من استمرارية الشرعية الزائفة للدولة، إلا أن هذه الحالة تعد خطيرة ليس بالنسبة لبقاء النظام السياسي فقط، إنما بالنسبة لاستقرار المجتمع كذلك. وهذا هو الأهم، لأن النظام السياسي الذي لا يعمل تحت غطاء الشرعية التي يضفيها عليه المجتمع، هو زائل مهما طال أمده. إن تراكم الامتعاض المشحون بالانفعال. يؤدي، تحت ظروف معينة. إل انفجار المجتمع، وهذا الوضع لا يمكن أن يتحقق تحت غطاء الشرعية. ثانياً: عندما يكون المجتمع المدني حاضراً وفاعلاً، فإن ردود الفعل تكون معلنة وصريحة وواضحة، ورغم أنها تختزل شرعية الدولة، آنياً، إلا أنها لا تقود إلى انفجار المجتمع، ولا تتخذ صيغة ثورية، ولهذا السبب فإن المجتمع المدني يحفظ استقرار المجتمع. ويقوي النظام السياسي في الوقت ذاته.

ومن هنا، فإن الهيمنة المزمنة للدولة، مهما طالت الفترة الزمنية لاستقرارها، فإنها تدخل في أزمة شرعية معلنة. وكما يقول هابرماس Habermas، فإن هذه الأزمة تخلق مشكلات التوجيه Steering problems التي تجعل الدفاع عن النظام في نهاية الأمر، أمراً متعذراً[42].

إن أزمة الشرعية تضرب بجذورها في بنية الاستقرار المبني على القهر، ولكن حدة التناقض التي تسمح بانفصال النسق المعياري للأفكار التي تضفي شرعية زائفة على بنية الهيمنة، تحتاج إلى فترة زمنية طويلة للنضج، ولذلك، ترتبط

أزمة الشرعية أساساً بالثورة على الأوضاع القائمة كما ترتبط بالصراعات الكبرى داخل المجتمع. وبالتالي، فإن عملية سحب الشرعية، وإن بدت في ظاهرها سياسية بالكامل، إلا أن أساسها الحقيقي، اقتصادي، وسياسي، واجتماعي، وثقافي.

إذن، يعمل المجتمع المدني على عقلنة الشرعية، وبمقتضى ذلك يكون المحتوى التفاعلي بين الدولة والمجتمع مكشوفاً، ويخضع للتقييم، والمراجعة المستمرة في إطار المسؤولية الجمعية، الأمر الذي يحول دون تطور بنى الفساد السياسي والاجتماعي. وفي هذا السياق تبرز الصلة الوثيقة بين المجتمع المدني وما يطلق عليه هابرماس "الديمقراطية الرسمية"، والتي تؤكد حاجة الدولة المتزايدة للشرعية في سياق تفاعلها مع البنى المدنية. وكما يؤكد هابرماس فإن المشاركة الأصلية وغير الزائفة في صناعة القرار، سوف تجعل الناس مدركين لكل التناقضات في المجتمع الذي يكون فيه الإنتاج من اهتمام الدولة، لكن فائض القيمة يتم الاستيلاء عليه بصورة فردية [43].

بمعنى آخر، تفرض البنية العقلانية للمجتمع المدني، تفاعلاً عقلانياً، يقصي الأيدولوجيا عن الشرعية ويعمق الهوة بينهما. وهذه الهوة تمثل القاعدة الأساسية لتشكل الوعي الحقيقي بمجريات الأحداث، الأمر الذي يقتضي أيضاً، أن تكون الشرعية رسمية وواضحة. إن الوعي الحقيقي هو ما يجعل الدولة بحاجة إلى شرعية متزايدة، فالمطلوب من الدولة السياسية في هذه الحالة مواكبة التوقعات الدينامية المنبثقة من المطالب والحاجات المتجددة لأعضاء المجتمع، أي، المطلوب هو المزيد من ممارسة السياسة، والمزيد من الإستراتيجية، وبذل العمل والجهد، لإرضاء الوعي الحقيقي الذي يقدم مقترحات، وتصويبات وانتقادات، وحاجات تعبر عن شعور، نسبي، بعدم الرضا.

وهكذا، فإن المجتمع المدني الفعال يحسم الجدل المتعلق بشرعية الدولة. إن مزاعم الإدعاء التي يمارسها الحكام حول امتلاكهم الشرعية، على حد تعبير ماكس فيبر، لا تعني أن المحكومين يقبلون بها كما هي، مع أن ذلك ممكناً، ولكن في السياق الذي يحتوي مجتمعاً مدنياً فعالاً وقوياً. يعمل المجتمع المدني على

"إنقاذ"الحكام من هذه المزاعم والادعاءات.وبدلاً من ذلك. يضعهم في مواجهة مباشرة مع البنى الواقعية للشرعية، قبل أن تنبثق أزمة الشرعية.

وبناءً على ذلك، عندما عملت الدولة العربية على قمع المجتمع المدني. وشل قدراته، وإفراغه من محتواه، وجعلته واجهة صورية تحولت المزاعم إلى حقائق بالنسبة للحكام، ولذلك لم يشعر الحكام العرب بوجود أية أزمة تتعلق بالشرعية إلا عندما تحركت الشعوب ضدهم، لقد عاشوا فوق المجتمع، وفوق الشرعية، والنتيجة أنهم أصبحوا خارج مجتمعاتهم. لقد تشكلت إرهاصات الأزمة ومن ثم إرهاصات الثورة عبر تاريخ طويل، لكن بسبب الهوة الواسعة التي تفصل الدولة عن المجتمع، وبسبب قمعها لقوى المجتمع وعناصره الفاعلية، لم تدرك الدولة العربية عمق المشكلات التي يعاني منها المجتمع، كما لم تدرك الطاقة الخلاقة التي ينطوي عليها والتغيرات الهائلة التي يمكن أن يحدثها. كل ذلك لا يعني فقط أن الدولة غير شرعية، بل يعني كذلك، ضمناً، أنها ضد المجتمع.

لا شك أن خبرات الخضوع والإذعان لا تنتج الولاء، لا للدولة ولا للمجتمع العام. والمفارقة الهامة، أن الولاء لا يرتبط بالمصالح المادية مباشرة، بل هناك مصالح معيارية وقيمية من قبيل أن يجد المرء ذاته الحرة والفاعلة في مجتمعه، وهنا، يمكن إدراك خطورة الأمر عندما يتعرض أعضاء المجتمع للقمع، واعتقال الحريات، والحرمان من سبل العيش الكريم. ورغم أهمية الإشباعات المادية، فإن عجز الدولة عن تلبيتها، لا يمنعها من إظهار حسن النية من الناحية السياسية والاجتماعية وذلك بإتاحة الفرصة للمواطنين بالمشاركة الفاعلة في البناء العام وتشييده، وللمجتمع المدني أن يتشكل وينمو بحرية.

إن خبرات الحرية بالغة الأهمية في هذا السياق، فالأفراد يشاركون سياسياً واجتماعياً عندما يعلمون ويجربون أن أصواتهم واعتراضاتهم مسموعة ومرحب بها. باختصار، إن شرعية الدولة أكثر حساسية لمسألة الديمقراطية، وتفعيل المجتمع المدني، والحرية، منها لمسألة الإشباعات المادية رغم أهميتها، ولذلك يمكن أن تبقى الدولة السياسية ذات شرعية حتى عندما تتعرض لأزمة

اقتصادية، ولكن أزمة الشرعية ذاتها تأتي من خلال القهر، والقمع، والسلطوية، حتى عندما تتوفر الاشباعات المادية. وبناءً على ذلك، فإن قيمة الذات الإنسانية وكرامتها تتطابق تماماً مع فكرة الشرعية.

ويمكن استخلاص الفكرة ذاتها من قول رامدال كولينز Collins: إن مبدأ إصدار الأوامر وتلقيها يعتبر بالغ الأهمية في جعل الأفراد يضفون شرعية على النظام العام ويتعاملون معه على أنه حقيقي أم لا. وتتعلق المسألة هنا، بتحويل مسار الصراع الاجتماعي، حيث يرد كولينز هذه المسألة إلى الطبيعة السيكولوجية للناس. فالذين يصدرون الأوامر يميلون إلى التطابق مع مثاليات التنظيم لأنهم يحتلون فيه مواقع قوة، ويبررون أوامرهم باسمه، ويكونوا واثقين بأنفسهم ومطمئنين. وبالمقابل كلما تلقى الناس الأوامر بصورة أكبر كلما اغتربوا أكثر عن مثاليات التنظيم، وكانوا أكثر قدرية، وخاضعين، ويدفعهم هذا إلى الاهتمام أكثر بالمكافئات الخارجية (المادية). ويكونوا غير واثقين بالآخرين [44].

وبناءً على ما تقدم، فإن الشرعية الحقيقية للدولة، لا يمكن أن تظهر إلا إذا توفرت الإرادة الحرة للمواطنين، بحيث يستطيع الجميع أن يعترضوا، وأن يحتجوا، وأن يبلغوا أقصى كمالاتهم، وأن يصلوا إلى أقصى فاعلية لهم، وركيزة كل هذه المؤشرات هي المجتمع المدني الفعال والمنظم. وبالمقابل، بعيداً عن هذه الحقيقة تظهر شرعية زائفة للدولة وملتوية، وهنا تنقلب المفاهيم، والأشكال الأساسية للعلاقات ويتم تشويهها. فالدولة تصبح الأساس وتصدر الأحكام والتقييمات حول المجتمع، ومستوى فاعليته وأداءه، ويبدو وجود المجتمع وكل طاقاته ومحتوياته من أجل خدمة الدولة واستمراريتها.

ومن جهة أخرى ينقلب مفهوم المواطن والمواطنة، ويبدو المواطن التام Full citizen بأنه المواطن الذي لا يعي حقائق الأمور، ولا يعترض، ولا يحتج، ولا يطالب بحق، ولا يعرف حقوقه أصلاً، وهو الذي يجيد النفاق، والتملق، والثناء، ويلتزم بواجباته التي تقبل التمدد وفق أهواء النخب السياسية وأمزجتها. كما يظهر في هذا السياق ما يمكن وصفه بـ"المواطن المثقل بالأعباء" overburdened

citizen. وهو المواطن الذي يحمل ويتحمل كل إخفاقات الدولة وتعثرها وفشلها، وبالمقابل لا يناله سوى سوء الوضع والافتقاد إلى المزايا. ومثال ذلك، أن الدولة العربية عبر تاريخها، حمَّلت المواطن البسيط أعباء فساد النخب السياسية واستحواذها على الخيرات والثروات. ولكن إذا كان ثمة طاقة للعبء الذي يمكن للمواطن أن يتحمله فإن هذا المواطن المثقل بالعبء هو بذرة الفناء التي غرستها الدولة بسلطويتها.

تتمثل القيمة الأساسية لهذا الطرح، الذي يربط المواطنة بالشرعية، بأنه ينفي صفة المواطنة الدعائية، ومزاعم المواطنة. حيث توضع المواطنة بصورتها الحقيقية على أرض صلبة ركيزتها التبادل بين الدول وأعضاء المجتمع، ولذلك. إذا اقترنت فكرة المواطنة، فقط، بالتنازلات والتضحيات من جانب المواطن. ــ كما تدعي الدول السلطوية ـ تكون فكرة الشرعية مبتورة، والمواطنة ناقصة. وهذا يعني. أن المواطنة لا تقتضي تقديم التنازلات والتضحيات من جانب المواطنين، ولكن لابد من ربط هذه الواجبات باستحقاق المواطن، أو ما يجب أن يحصل عليه ليصل إلى هذه المرحلة.

ويرى آلان تورين بهذا الشأن: "أن يكون المرء مواطناً هو أن يشعر بمسؤوليته عن الأداء الجيد للمؤسسات التي تحترم حقوق الإنسان، وتسمح بتمثيل الأفكار والمصالح."[45] إذن، لا يمكن فصل الذات عن احتياجاتها، كما لا يمكن فصل الشرعية والمواطنة عن احتياجات الذات. لكن ضعف المجتمع السياسي، وإفقار المجتمع من القوى الفاعلة، يحطم بالضرورة فكرة المواطنة، وعلاقتها العضوية بالشرعية والمجتمع المدني. ولذلك فإن تحويل "الوعي بالمواطنة" إلى "إدعاء المواطنة" ضمن ممارسات الدولة السلطوية، يدل، بعمق، على انفصال المصالح الخاصة للمواطنين عن مصلحة الكل السياسي والاجتماعي، وتقهقر شرعية الدولة.

ويعود ذلك، إلى أن إدعاء المواطنة يعني غياب المرتكزات الحقيقية لشرعية الدولة فالقمع الذي يضمن للدولة أن يظهر الأفراد تعبيرات مخالفة لنواياهم

ومقاصدهم، لا يضمن هنا بطبيعة الحال شرعية حقيقية، طالما لا توجد إرادة للحرية الشخصية تواجه الدولة والنظام السياسي القائم، ومن هنا، فإن المجتمع المدني الذي يمثل قاعدة تتأسس عليها وحدة المجتمع، والقيم المعممة، والنزعة السياسية للدولة، هو فقط، ما يمكن أن يبني شرعية حقيقية للدولة ومواطنة حقيقية، على أساس واقعي ـ عقلاني.

إن مقولة المجتمع المدني، كفضاء للحرية، وكمعنى للكرامة الإنسانية، لا تلفت الانتباه فقط إلى البنى الوهمية للشرعية في المجتمعات القهرية، ولكنها تجعل الشرعية ركيزة لإدراك أن افتقاد الشعوب إلى المقدرة على الانجاز والبناء، ليس مسألة طبيعية Natural، إنما تكرس بفعل السياسيات القمعية، وأنه يعكس استحقاقات مغيبة، وإرادة مسلوبة. إن غياب المجتمع المدني أو حضور البنى الوهمية للشرعية. بعمق الفهم بأبعاد انحطاط العلاقة بين الدولة والمجتمع، كما يعمق الفهم بحركة التاريخ الزائفة التي تصاغ نخبوياً بعيداً عن إرادة المواطنين، كما أن عمق الفساد المتأصل في هذا السياق. يلفت الانتباه إلى عمق التغيرات الراديكالية المطلوبة، وحجم التضحيات التي يجب أن تبذل لاستعادة فضاء الحرية، والقيمة الإنسانية.

الخاتمة:

سعت هذه الدراسة إلى إظهار الجوانب الوظيفية ـ النتائج الإيجابية ـ المترتبة على حضور المجتمع المدني بالنسبة للدولة. وقد زعمت الدراسة أن هناك ثلاث فوائد تجنيها الدولة من خلال تفاعلها مع مجتمع مدني قوي وفعال وتكريسها لمبدأ السيادة التشاركية، وهي: تنشيط النزعة السياسية، وتعميق الديمقراطية، وبناء الشرعية الحقيقية. وشددت أطروحة الدراسة على أن هذه النتائج الإيجابية تحصن الدولة ضد الثورة، كما تحصن المجتمع ذاته ضد هيمنة الدولة.

لقد بينت الدراسة أن المجتمع المدني يمثل استثماراً ثميناً بالنسبة للدولة. حيث يعمل على تنشيط النزعة السياسية وإضفاء الطابع السياسي، كما يمنح الدولة فرصة وافره لالتقاط الأنفاس من خلال تعبيراته السلمية عن مباعث الشكوى، والتذمر، ويجسد معاني المسؤولية الجمعية والتشاركية من خلال مراقبة الأداء الحكومي وتحسينه وتوجيه الدولة ورفع مستوى الأداء وتقديم الخبرات.

كما أظهرت الدراسة أن المجتمع المدني يعمل على تعميق الديمقراطية من خلال خلق الظروف المواتية للعمل الديمقراطي. وبناء روح الديمقراطية، فهو الإطار المنظم الذي يضمن حق الاعتراض، والاحتجاج، والشكوى، والانتقاد، وبذلك يعمل على تقوية المؤسسات الديمقراطية ويعمق الولاء للدولة، ويبنى المواطنة على أساس العقلانية، ويترتب على كل ذلك أن المجتمع المدني هو الضامن الوحيد للتعبير عن الإدعاءات العدائية بصورة سلمية، وجعل التغيرات التي تحدث داخل المجتمع سلسة وتدريجية.

وكشفت الدراسة أنه ثمة تطابق هام بين فكرة المجتمع المدني وفكرة بناء الشرعية، إن إشراك المجتمع المدني في بناء المجال العام بجنب الدولة أزمة الشرعية وذلك من خلال المسؤولية الجمعية، التي تعبر عن الإرادة الحرة للمواطنين في

توجيه سياسة الدولة، كما يولد المجتمع المدني مسؤولية أخلاقية تضمن أداء الدولة لوظائفها من ناحية، كما تضمن للدولة ركائز حقيقية لشرعيتها.

إن جميع الاعتبارات السابقة، تحول إنفصال الدولة عن المجتمع وتفردها بالسيادة كما تضمن أن تكون الدولة نتاجاً للمجتمع وتعبيراً حقيقياً عنه، ومن هنا، فإن المجتمع المدني يمثل شرطاً ضرورياً لبناء المسؤولية الاجتماعية، والسياسية، والأخلاقية، والتشاركية السيادية. وجميع هذه المقومات تعد بدورها شرطاً ضرورياً لاستمرارية الدولة وصيانتها.

❖ هوامش البحث

(1) إبراهيم، سعد الدين، (1995)، **سلسلة مشروع المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**. نقلاً عن، مصطفى حمارنة (1995)، الأردن، القاهرة، مركز ابن خلدون.

(2) فولي مايكل، وادواردز بوب، (1998)، **مفارقات المجتمع المدني**، ترجمة محمد أحمد إسماعيل، الثقافة العالمية. العدد 86،ص 12.

(3) Howards, Marc, (2003), **The weakness of Civil Society in post Communist Europe,**CambridgeUniversity press.

(4) Warren, mark, (2001), **Democracy and Association**, PrincetonPrinceton university press.

(5) Avritzer, Leonardo, (2002), **Democracy and the Public Space In Latina America**, Princeton, Princeton university press.

(6) Brysk, Alison (2000) Democratizing Civil society in Latina America, **Journal of Democracy**, Vol. 11, No 3, 151-165.

(7) Bacik, GoChan, (2008), **Hybrid Sovereignty In The Arab Middle East**, New York, Pal grave MacMillan.

(8) Von Rooy, Alison, (2004), **The Global Legitimacy Game: Civil.**

Society, Globalization, and protest, New York, Palgrave Macmillan.

(9) Hobbes, Thomas. (2006) **Leviathan**, New York, Dover publications. Skockpol,

(10) Theda, (1994), **Revolution In The Modern world**, Cambridge pine forge press.

(11) Skockpol, Theda, (1979), **States and Revolution: A comparative Analysis of France**, Russia, and china, N.Y, Cambridge university press. P x ii.

(12) Udogu, E. Ike. (2007) **African Renaissance In The Millennium: The political, Social, and Economic Discourse on The way forward**, Lanham, MD, Lexington.

(13) شويدلر، جيليلان، (1997)، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة صادق عودة، عمان، دار سندباد،ص31.

(14) بركات، حليم (2000) **المجتمع العربي في القرن العشرين**، بحث في تغيير الأحوال والعلاقات، ط1 بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ص923.

(15) شويدلر، جيليان، (1997)، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة صادق عودة، عمان، دار سندباد،ص30.

(16) الحوراني، محمد (2008) **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفية والصراع، عمان، دار مجدلاوي.،186

(17) Cohen, Cathy J. Kathleen B., Jones and Joan Toronto, (1997) **women Transforming politics: An Alternative Reader**, New York, New York university press.

(18) كومار، كريشان، (2001)، **حول مصطلح المجتمع المدني: مذكرة إضافية عن مفهوم المجتمع المدني وميادينه**، ترجمة عدنان جرجس، الثقافة العالمية، العدد 107.

(19) Akman, Ayham (2012) Beyond **The Objectivist Conception of Civil Society**, Social Actors, Civility and Self – limitation, political studies, Vol 60, 321-340.

(20) Houtzager, peter. (2001), **collective Action and political Authority, Rural workers, Church, and State in Brazil Theory and Society**, 30, 1-45

(21) Bounce, V. (2003), Rethinking Recent Democratization. Lessons form the post communist Experience, **world politics** 55, 167-22.

(22) Ho, Ming – sho, (2012). Sponsoring Civil Society: State and Community Movement in Taiwan, **Sociological Inquery**. Vol 82. No. 3. 404-423.

(23) Bob, Edwards, Michael Foley and mariu Diani, (2001), **Beyond Tocqueville: Civil society and Social Capital. Debate**, In, Comparative perspective, university of New England press.

(24) Putnam, Robert (1993) **making Democracy work, Princeton**, Princeton university press.

(25) إبراهيم، سعد الدين، (2000) **المجتمع المدني والتحول الديمقراطي في الوطن العربي**، القاهرة، دار قباء،ص18.

(26) Entails, J P. (1996) Civil Society and Authoritarian Temptation in Algerian politics, Islamic Democracy VS. **The CentralizedState in**, A. R. Norton (ed) civil society in the middle East, Vol (I I) Leiden E. J. Brill, 45-87.

(27) Linz, Juan Toes And Alfred stepan, (1996), **problems of Democratic Transition and Consolidation**, southern Europe, south America, and post Communist Europe, Baltimore; Johns Hopkins print.

(28) Roberts, Kenneth, (1998), **Deepin Democracy**? The modern Left and social Movements in chile and peru, Stanford university press.

(29) زاتيلن، ارفنج (1993) **النظرية المعاصرة في علم الاجتماع**، دراسة نقدية، ترجمة محمود عودة وإبراهيم عثمان، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.

(30) Norton, A.R. (1996), preface In A.R. Norton (ed), **civil society in the middle East**, Vol (I I), Leiden E. J. Brill PP. XV – x vil.

(31) بركات، حليم، (1995)، **الديمقراطية والعدالة الاجتماعية**، ط1، رام الله، مؤسسة مواطن، 122.

(32) Mann, Michael (1993) **The Autonomous power of the state**, In Marvin Olsen, and Martin Marger, Power In Modern Societies, west View ress.Inc.

(33) فولي مايكل، وادواردز بوب، (1998)، **مفارقات المجتمع المدني**، ترجمة محمد أحمد إسماعيل، الثقافة العالمية. العدد 86، 8.

(34) شويدلر، جيليلان، (1997)، **المجتمع المدني ودراسة السياسة في الشرق الأوسط**، ترجمة صادق عودة، عمان، دار سندباد،30.

(35) Sickle, Alix Van (2011) **Beyond Electoral Democracy: Civil Society and The construction of Democratic citizenship In Latin America**, pro Quest. L L C.

(36) Cohen, Jean L. (1982) **Class and civil Society**, The limits of Marxian Critical Theory, Amherst, The university of Massachusetts,35

(37) Dalton, R. J (2004) **Democratic Challenges**, Democratic Choices: The Erosion of Political Support in Advanced Industrial Democracies, Oxford, Oxford university press.

(38) Chandhoke, Neera (2003) A Critique of Civil Society As A Third sphere. In, Rajesh Tandon and Ranjitamohanty (eds) India, **New Delhi, sage**, 198-242.

(39) هلال، جميل، (1996)، **الدولة والديمقراطية**، ط1، رام الله، مؤسسة مواطن،29

(40) Adriaansens, Hans P. M. (1980) **Talcott Parsons and The Conceptual Dilema**, London. Routledge and Keganpaul.

(41) تورين، آلآن، (1997): **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،422.

(42) Habermas, Jurgen, (1975) **Legitimating crisis**, Translated by Thomas McCarthy, Boston, Beacon press.

(43) Habermas, Jurgen, (1975) **Legitimating crisis**, Translated by Thomas McCarthy, Boston, Beacon press.

(44) Collins, Randal (1975) **conflict sociology**, Toward An Explanatory Science, New York, Academic press.

(45) تورين، آلآن، (1997): **نقد الحداثة**، ترجمة أنور مغيث، القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة،242.